وزارة حمدي الباجه جي الأولى٣حزيران- ٢٨ آب١٩٤٤ في العراق
التشكيل الوزاري وأبعاد المواجهة السياسية والاقتصادية

أ.م.د. قحطان حميد كاظم العنبكي
كلية التربية الأساسية/جامعة ديالى

Ministry of Hamdy Al-Bachachy(the first)
3rd of Jun-28Aug.1944 in Iraq
The Ministry forum and the political and economical issues

By Assist. Prof. Ph.D
Qahtan Hameed Khadum Al- Anbaqy
College of Basic Education Diyala University

الملخص بالعربية

تناول هذا البحث وزارة حمدي الباجه جي الأولى ٣حزيران-٢٨آب ١٩٤٤وبيان مقومات هذه الوزارة ونشاطها السياسي والاقتصادي خلال مدة حرجة من تاريخ العراق المعاصر إذ كانت الحرب العالمية الثانية قد بدت ملامح نهاياتها تلوح بالأفق فضلاً عن تعقد المشهد السياسي العراقي،وتركت الوزارة انجازات وأعمال عديدة.توصلت الدراسة إلى استنتاجات منها أن الوزارة شكلت في ظل ظروف سياسية داخلية وخارجية معقدة،وضرورة تقديم وجوه جديدة لامتصاص غضب الشارع العراقي وإنهاء معاناته من الوضع المعاشي الصعب،لذلك كلف الوصي عبدالاله حمدي الباجه جي برئاسة الحكومة الجديدة وتدخل الوصي في اختيار معظم أسماء وزراءها وهو الذي رسم توجهاتها لذلك سميت بوزارة الوصي. شهدت هذه الوزارة توليفة غير متوافقة ما بين أنموذجين من الساسة القدماء والجدد أدت إلى خلافات فيما بينهما لذلك لم تعمر مدة ثلاثة أشهر ،وشهدت تدخل بريطاني واضح لاسيّما في موضوع تقليص الجيش العراقي لذا عارض ذلك وزير الدفاع.بذل طاقم الوزارة جهود كبيرة تركت بصمات واضحة في كثير من الأحداث الداخلية فاستمرت بسياسة التصدي لحركات بارزان في شمالي البلاد وانتهاج سياسة الوزارات السابقة بهذا الصدد،ومعالجة بعض المشكلات الاقتصادية كتصدير التمور العراقية إلى الخارج لدعم الإنتاج المحلي،والسعي الحثيث لمعالجة مشكلة التموين التي أرهقت كاهل الشعب العراقي إبان الحرب العالمية الثانية.وعلى الصعيد الخارجي تمثل نشاطها في حضور بعض اللقاءات والمؤتمرات الدولية المتعلقة بشؤون المال والاقتصاد،وإقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الاشتراكية فضلاً عن علاقاتها مع الدول الأخرى.وفي مجال تطوير قدرات المؤسسات الحكومية من النواحي

الإدارية والوظيفية سعت الوزارة جاهدةً إلى زيادة أعداد الموظفين لاسيَما في المؤسسات والدوائر المهمة ذات الصلة بحياة المواطنين اليومية فاستحدثت دوائر وشعب ومديريات عامة هدفها مواكبة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد ولتقديم أفضل الخدمات للمواطنين.ولكن مع ذلك أُشرت مآخذ وسلبيات على عملها منها مضايقة الحريات العامة والحريات الديمقراطية فلم تعمل على إطلاق الحريات العامة وإجازة الأحزاب السياسية والصحف الناطقة باسمها.

Abstract

This study Studied Ministry of Hamdy Al-Buchachy(the first)and explain the features of this Ministry in a critical time in the history of Iraq. The second world war had began and its end had reached .The political situation in Iraq is so complicated. The Ministry had made many things. The Ministry had situated in internal and external complicated time. The situation in Iraq was so difficult, therefore the recommendor (Abdul-Ilah)asked Hamdy Al-Bachachy to make be the head of the new governments Al-Bachachy had made irrelevant government, thus it didn't last more than three months and the British governorate and of direct in terference in Iraq who worked to reduce the Iraqi army and the Minister of Defence refused that because of the troubles in the north of Iraq(Barzan movement).It worleed hord to improve the internal product and find solutions to the problems of the Iraqi people. In the external issue the Ministry participated in some of the conferences and international meetings that related to economy and finance and making diplomatic relationships with the social countries .as well as the other countries.

It worked to develop the ability of governorate istituties especially in management and worker and increasing the number of employers in the Ministries that home a direct relationship with the life of citizens. Thus some of the critics against their Ministry is that it limited the general freedom and democratic freedom so it didn't give the freedom to political parties and the press that represent her.

المقدمة

امتاز عهد الحكم الملكي في العراق خلال عقدي الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي بكثرة تبدل الوزارات ومحدودية وقصر مدة تكليفها واستحواذ عدد من الشخصيات،على أغلب المناصب الهامة والحساسة وتبادل المناصب والأدوار فيما بين هذه الشخصيات،ولم تتجاوز مدة حكم بعض الوزارات أيام وأشهر عدة،لكن البعض من هذه الوزارات ورؤسائها قدموا أعمال مهمة تركت بصمات واضحة.

تناولت هذه الدراسة وزارة حمدي الباجه جي الأولى التي تشكلت عام ١٩٤٤والتي أطلق عليها بعض المؤرخين ورجال السياسة من العراقيين اسم(وزارة الوصي)نسبة إلى الوصي على عرش العراق الأمير عبد الإله،الذي تدخل في كل شؤون الوزارة حتى اختيار وزرائها،وتأتي هذه الدراسة لبيان مقومات هذه الوزارة ونشاطها السياسي والاقتصادي خلال مدة حرجة من تاريخ العراق المعاصر إذ كانت الحرب العالمية الثانية قد بدأت ملامح نهاياتها تلوح بالأفق فضلاً عن تعقد المشهد السياسي العراقي في ظل الظروف الداخلية الصعبة في العراق،لذا توجب على الساسة العراقيين اتخاذ سياسة حكيمة ترضي الأهالي من جهة وتتماشى مع السياسة الدولية من جهة ثانية.

تطلبت منهجية الدراسة تقسيمها على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة،تناول المبحث الأول الوزارة السعيدية الثامنة وتطورات أحداث العراق السياسية الداخلية ودرس المبحث الثاني وزارة حمدي الباجه جي الأولى(وزارة الوصي)ضرورات التشكيل وأبعاد المواجهة وتطرق المبحث الثالث إلى بيان انجازات وزارة الباجه جي وأعمالها السياسية والاقتصادية .

اعتمدت الدراسة على عدد من المصادر والمرجعيات التاريخية العربية،كان في مقدمتها الوثائق العراقية غير المنشورة لاسيّما وثائق البلاط الملكي التي أفادت الباحث بمعلومات قيمة في بعض أقسام البحث،فضلاً عن عدد من الوثائق العراقية المنشورة (محاضر جلسات مجلس النواب للعام١٩٤٤)،ورفدت الصحف العراقية البحث بمعلومات مفيدة في بعض جوانبه لاسيّما جريدتي البلاد والأخبار.كما كان للكتب العربية المطبوعة مكانها في إظهار البحث بالشكل الذي عليه واذكر منها كتاب السيد عبد الرزاق الحسني الموسوم بـ(تاريخ الوزارات العراقية الجزء السادس)لما فيه من معلومات ثرة فهو معين لكل باحث يتصدى لدراسة تاريخ العراق المعاصر فضلاً عن ذلك العديد من المصادر والمرجعيات تفاصيلها ثبت في مصادر البحث.والله ولي التوفيق.

المبحث الأول

الوزارة السعيدية الثامنة وتطورات أحداث العراق السياسية الداخلية

تألفت وزارة نوري السعيد[١]الثامنة في٢٥ كانون الأول١٩٤٣،وعلى الرغم من أن هذه الوزارة كانت أقوى في تشكيلها من وزارتي نوري السعيد السابقتين،الا أنها افتقرت إلى منهاج محدد لها واكتفى رئيسها بإلقاء كلمة مقتضبة في حفل الاستيزار وردت فيها خطوط عامة أكدت على ضرورة((**السعي المتواصل لرفاهية الأمة على اختلاف طبقاتها**)).[٢]

لم يقدر لهذه الوزارة حل المشكلات التي جابهتها،وهي في واقعها استمرار للمشكلات السابقة نفسها،ولاسيّما ما يتعلق بأمور التموين،والضائقة الاقتصادية التي تحولت بسرعة إلى عبء ثقيل

على كاهل الأهالي،وهذا ما يفسر قصر مدة حكم وزارة نوري السعيد الثامنة التي لم تبق في دست الحكم أكثر من خمسة أشهر وتسعة أيام فقط.[٣]

وكان هناك خلاف بين نوري السعيد والوصي عبد الإله[٤]بشأن تشكيل الوزارة وأعضائها انعكس بشكل سلبي على عمل الوزارة والتعجيل باستقالتها،فقد لاقت الوزارة عدم الارتياح من الوصي عبد الإله منذ اليوم الأول لتشكيلها[٥]لاشتراك توفيق السويدي[٦]فيها بصفة نائب رئيس الوزراء،لكون أن الوصي كان يعد السويدي من الموالين للمملكة العربية السعودية،وركز الوصي جهوده على الجانب الدستوري بحجة عدم دستورية منصب نائب رئيس الوزراء.[٧]

وكان للوصي دوراً واضحاً في تحريض بعض أعضاء مجلس النواب على معارضة الوزارة في المجلس،مركزين على عدم دستورية تعيين نائب لرئيس الوزراء،لعدم وجود نص في الدستور،لكن حنكة نوري السعيد السياسية مكنته من مواجهة الموقف بذكاء وفطنة،ويبدو ذلك واضحاً في كلام نوري السعيد أمام مجلس النواب في جلسة الخامس عشر من كانون الثاني ١٩٤٤بقوله:((**ان نظام الحكم يقضي بإجراء انتخابات في المملكة،وللشعب أن ينتخب من يعتمد عليه ليراقب،ويسيطر على أمور الدولة،هذا هو أساس الحكم.ولكن بالنظر إلى قانون الانتخابات الموجود بأيدينا هل في الإمكان،أناشدكم بالله،ان يخرج احد نائباً مهما كانت منزلته في البلاد ومهما كانت خدماته في الدولة ما لم تأت الحكومة وترشحه**))بل ذهب نوري السعيد إلى ابعد من ذلك وتحدى النواب كافة قائلاً((**أنا أراهن كل شخص يدعي بمركزه ووطنيته فليستقل الآن،ويخرج ونعيد الانتخاب ولا ندخله في قائمة الحكومة،ونرى هل هذا النائب.. يستطيع أن يخرج نائباً**)).[٨].ويبدو من كلام رئيس الوزراء مدى نفوذ وقوة السلطة التنفيذية وتحكمها في السلطة التشريعية(البرلمان)[٩]،وكان الأولى العكس أن تكون السلطة التشريعية هي الرقيبة على عمل الحكومة،وربما أدى هذا الأمر إلى تلكؤ الحكومة والمجلس النيابي عن تقديم الإصلاحات اللازمة التي كان الشعب يطالب بها،مما انعكس سلباً على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى وصفت تلك المدة من قبل عدد من المؤرخين المعاصرين بأنها غير مستقرة في العراق.[١٠]

أما ابرز أعمال وزارة نوري السعيد الثامنة على الصعيد الداخلي وضع الإجراءات اللازمة لمعالجة مشكلة الأزمة الاقتصادية المتمثلة بشحة السلع الضرورية وارتفاع أسعارها،كالأقمشة والملح وشحة الحبوب(الحنطة والشعير)بسبب قلة الإنتاج في الموسم الزراعي للسنوات ١٩٤٢-١٩٤٤،فاتخذت الوزارة سلسلة من الإجراءات منها تطوير مديرية التموين وتأليف لجنة عليا للإشراف على أعمالها التي تضمنت توزيع المواد الضرورية المستوردة كالشاي والسكر بالاعتماد على نظام البطاقات،[١١]وأمام تفاقم الأزمة الاقتصادية وعجز إجراءات مديرية التموين أقرت وزارة نوري السعيد الثامنة في١١اذار١٩٤٤لائحة قانون استحداث وزارة جديدة باسم وزارة

التموين[١٢].وبقيت لجنة التموين العليا مستمرة بأعمالها ضمن ملاك وزارة التموين.كما أصدرت الوزارة((**لائحة قانون مراقبة الإيجار والاستئجار**))التي أصبحت نافذة المفعول في الثالث عشر من آذار ١٩٤٤وذلك لمواجهة آثار موجة الغلاء والاستغلال في إيجارات العقارات.[١٣]

وحاولت الوزارة معالجة التضخم النقدي الكبير الذي شهدته الأسواق العراقية في سنوات الحرب العالمية الثانية فقد،ارتفع النقد المتداول في سنوات الحرب من(٥-٤٢)مليون دينار أي بنسبة تجاوزت ٨٠٠%،لذلك شكلت الوزارة لجنة وزارية ترأسها نوري السعيد وأدخل في عضويتها وزيرا الخارجية والمالية ومستشار وزارة المالية للمداولة مع الجانب البريطاني في المقترحات المقدمة من اللجنة الخاصة لدراسة الموضوع،التي يتوقف تنفيذها على الجانب البريطاني.كما قررت الحكومة تخويل وزير المالية حق عقد قروض داخلية بغية سحب جانب من العملة المتداولة في الأسواق.[١٤]

وعلى الرغم من أستحسان الرأي العام من إجراءات وزارة نوري السعيد إلا أن هذه الإجراءات اثبت الواقع عدم فعاليتها في معالجة الأزمة الاقتصادية في العراق لذلك لوحظ((**ارتفاع الغلاء إلى معدل ٥٠ مرة لبعض السلع عشية الحرب العالمية الثانية مما كان عليه قبل الحرب**)).[١٥]

وفي مجال الحريات وتأليف الأحزاب السياسية فقد أستغلت وزارة السعيد الثامنة ظروف الحرب لممارسة الضغوط باتجاه منع إجازة الأحزاب السياسية،لذلك رفضت وزارة الداخلية طلباً تقدم به عدد من المحامين أمثال توفيق منير وعبد الأمير أبو تراب ويحيى قاسم وعبد الرحمن شريف لتأسيس حزب سياسي باسم((**حزب الشعب**))،[١٦]كما أن موقف الوزارة من القضية الكردية لم يطرأ عليه أي تغيير جوهري لكنها قامت ببعض الإجراءات التي يبدو أنها خففت من حدة التوتر في المنطقة منها إعادة الشيخ أحمد وأتباعه إلى منطقة بارزان،[١٧]واتخاذ بعض الإجراءات الإدارية لتحسين الإدارة المحلية هناك وإيصال المواد الغذائية والأقمشة وغيرها من المواد الضرورية.[١٨]

تفاقمت الأزمة الوزارية بسبب المشكلات الداخلية وامتدت من ١٩نيسان إلى٣حزيران ١٩٤٤،وهو تاريخ تشكيل وزارة حمدي الباجه جي[١٩]الأولى،لكن لوحظ أن الوصي عبد الإله لم يكن يرغب باستقالة نوري السعيد الذي قدم كتاب استقالته في٢٣ أيار ١٩٤٤،[٢٠]وقد علل السعيد استقالته،حسب كتاب الاستقالة الذي رفعه إلى الوصي المؤرخ في٢٣ أيار ١٩٤٤بأن تأييد الوصي على العرش للمعارضة التي أبداها مجلس النواب ضد وزارته،هي التي دفعته إلى الاستقالة وأصر على أن((**يعاد النظر في أمر الوزارة الحاضرة،وان تتكون وزارة جديدة تتمتع بثقة الوصي**))،وأشار إلى وجود معارضة قوية،يعتد بها في مجلس الأمة:((**إن بعض النواب الذين كانت الحكومة قد رشحتهم في قائمتها ...قد قاموا في المجلس بأساليب غريبة سموها معارضة الوزارة،وسمو أنفسهم معارضين للحكومة..**))[٢١]،فضلاً عن انعدام التنظيمات الحزبية

آنذاك.[٢٢]بينما أشارت جريدة البلاد إلى أن سبب الاستقالة يرجع إلى الحالة الصحية غير الحسنة لنوري السعيد.[٢٣]ويظهر للباحث أن الوصي،وعلى الرغم من التبريرات التي قيلت بشأن أسباب الاستقالة،أنه كان يعتقد بأهمية بقاء نوري السعيد على رأس الوزارة،على الرغم من الخلاف معه،[٢٤]وذلك للعلاقة الجيدة التي كان يتمتع بها نوري السعيد مع بريطانيا،وما يدلل على ذلك الموقف البريطاني من قرار استقالة نوري السعيد،حيث أعربت بريطانيا عن أسفها لهذا الحدث لما قدمته سياسة السعيد من خدمات لبريطانيا في العراق فلم يدخر جهداً في العمل لتنفيذ المعاهدة العراقية البريطانية عام ١٩٣٠،[٢٥]كما كان له الدور الكبير في إعلان العراق الحرب على دول المحور عشية قيام الحرب العالمية الثانية،[٢٦] ولكن على الرغم من ذلك فأن نوري السعيد استهدف من سياسته هذه ليست المصلحة البريطانية حسب بل مصلحة الدولة العراقية الفتية التي كانت بأمس الحاجة للدعم في المجالات المختلفة من دولة كبرى مثل بريطانيا لتتمكن من النهوض واللحاق بركب الدول المتقدمة.

المبحث الثاني

وزارة حمدي الباجه جي الأولى(وزارة الوصي)ضرورات التشكيل وأبعاد المواجهة

تألفت وزارة حمدي الباجه جي في٣حزيران١٩٤٤وضمت عشرة وزارات تقلدها عدد من الشخصيات السياسية العراقية المعروفة في العهد الملكي،[٢٧]وسعى الباجه جي لتكوين هذه الوزارة الانتقالية على الرغم من انه كان في العقد السادس من عمره،وهو بعيد عن مسؤولية الحكم منذ عشرين عاماً إلا انه((**لم يلوث سمعته،وكان في الوقت نفسه مقبولاً ومقدراً لدى المسؤولين العرب في سورية ومصر والأردن والسعودية**))[٢٨]وعمل بجدية على وضع منهاج وزارته بشكل يؤمن للبلاد الوصول إلى مرتبة متقدمة في المجالات المختلفة مستفيداً من خبرته الإدارية وحنكته السياسية وبهذا الصدد نشرت جريدة الاخبار ما نصه:((..**فخامته من رجالات العراق المعروفين وله ماضيه اللامع في خدمة العراق خاصة والعرب عامة،وهو سياسي من طراز محبوب ..برهن في جميع مناصبه على قدرة ممتازة وكفاءة تامة..**)).[٢٩]

كانت أول إشارة صدرت عن رئيس الوزراء تلك التي خاطب بها رئيس الديوان الملكي،بعد تلاوة الإرادة الملكية بتشكيل الوزارة،هي:((**ان الهدف الذي ترمي إليه هذه الوزارة،هو خدمة البلاد، والنهوض بها في شتى مناحي الحياة،وبذل كل ما في وسعها لرفاهية الشعب على مختلف طبقاته،وان لي وطيد الأمل بان كل موظف في الدولة سيقوم بواجبه على الوجه الأكمل، واضعاً نصب عينيه خدمة الأمة،متحلياً بالإخلاص والنزاهة،والأخلاق الفاضلة،لتحقيق الهدف المنشود..**)).[٣٠]

لم تضع هذه الوزارة منهاجاً لها،كما فعلته معظم الوزارات السابقة،ولكن رئيس الوزراء وعد في كلمة موجزة ألقاها في مجلس النواب في ١٨حزيران ١٩٤٤بأن منهاج وزارته سيكون تنفيذياً أكثر منه خيالياً،وقد برر رئيس الوزراء في كلمته أمام مجلس النواب تأخره في عدم تنظيم منهاج الوزارة إلى مرض الم به وبين أمام المجلس بان وزارته عندما شكلت أخذت على عاتقها تحقيق ثلاث قضايا مهمة:((**الأولى هي قضية التموين:إن التموين سينظم أمره،وسيكون مطمناً لرغائب الشعب،وساداً لاحتياجاته سداً كاملاً.والقضية الثانية الأمن:إن الأمن سيأخذ مجراه الطبيعي في البلاد،وستتخذ جميع التدابير لاستتبابه.والقضية الثالثة هي تزييد كفاءة الموظفين وتحسين سمعتهم تجاه ما يترتب عليهم من الواجبات**)).[٣١]

لكن يبدو أن الظروف السياسية التي كان العراق يمر بها لم تسمح له بتنفيذ برنامجه الإصلاحي كما خطط له،فقد كان الوضع السياسي في العراق لا يجيز الأحزاب السياسية التي كان من الممكن ان تعبر عن رأي الشعب،وتراقب تصرفات الحكومة،فضلاً عن عامل مهم ورئيسي وهو تدخل الوصي عبد الإله في شؤون الوزارة بشكل كبير ،بحيث أن مفردات عمل الوزارة وتفاصيل أعمالها وأهدافها كانت توضع وتقر بتدخل من الوصي وتوجيه منه،وحتى اختيار الوزراء الذي هو من صلب مهام رئيس الوزراء،كان يتم من قبله لذلك سميت هذه الوزارة بوزارة الوصي وقد أشار المؤرخ عبد الرزاق الحسني إلى ذلك بقوله:((**تم اختيار زملاء السيد الباجه جي في يوم ٣ حزيران من قبل الوصي بسرعة ويسر حتى سميت وزارته بوزارة الوصي..أي انه لم يكن حراً في انتخاب زملائه..**)).[٣٢]

كما أن مؤثرات الحرب العالمية الثانية التي باتت نهايتها تلوح بانتصار دول الحلفاء مازالت تلقي بضلالها على الأوضاع الداخلية في العراق أبان حكم وزارة الباجه جي الأولى لاسيّما الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بعد أن دفعت بريطانيا العراق باتجاه الوقوف بجانب دول الحلفاء،والواقع أن العراق لم يكن إلا بمثابة مقاطعة بريطانية،وان موارده سخرت لخدمة المجهود الحربي للحلفاء حتى أن أكثر من نصف المنتجات الزراعية وضعت تحت تصرف بريطانيا.[٣٣] وفي الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة الغلاء في العراق بحدود ٧٠٠% نجد أن تلك النسبة لم تصل في بريطانيا إلى أكثر من ١٣٠%وكانت بريطانيا تستورد مختلف البضائع والمنتجات العراقية بأسعار مخفضة.[٣٤]وبلغ مجموع التبرعات التي جمعتها الحكومات العراقية من الشعب العراقي للمجهود الحربي البريطاني ٨٠٠ ألف دينار عراقي لغاية تموز ١٩٤٤ فضلاً عن إعفاء المواد الحربية التي كانت تستوردها بريطانيا من الضرائب الكمركية.[٣٥]

ويصف توفيق السويدي وضع العراق خلال الحرب العالمية الثانية بقوله((**اصبحت البلاد..تحت احتلال عسكري صرف.كل ذلك كان مبرراً بضرورات الحرب..ولكن الدولة أضاعت جميع سلطاتها وتغلغل النفوذ الأجنبي في الدوائر..وكانت التعليمات تصدر عن لندن ومقر**

الحلفاء في الشرق الأوسط والقيادة العامة في إيران والعراق والترتيبات تتخذ والحكومة تصدع لتنفيذ ما تؤمر به..)).[٣٦]وتناول السيد عبد الرزاق الحسني معلومات مفصلة عن الخدمات التي قدمها العراق لبريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية مثل المطارات والموانئ وخطوط السكك الحديد والاتصالات الهاتفية والسفن والبواخر والمستشفيات ومواد البناء إلى غير ذلك مما كانت تحتاجه قوات الحلفاء في العراق والبلدان المجاورة.[٣٧]وهكذا انعكست مؤثرات الحرب العالمية الثانية سلباً على أداء حكومة حمدي الباجه جي الأولى وجعلتها أشبه بحكومة تصريف أعمال (إن صح التعبير)مما عجل باستقالتها بعد اقل من ثلاثة أشهر .

ومما يجدر ذكره ما أشيع عن هذه الوزارة بأنها وزارة انتقالية ينتهي اجلها بانتهاء فصل الصيف وعودة الوزراء من الاصطياف في خارج العراق،وأنها وزارة تأخذ على عاتقها تمهيد الطريق لوزارة ما بعد الحرب العالمية الثانية،ولكن تطاحن الساسة،واختلاف وجهات النظر في شكل الوزارة الواجب تكونها في البلاد،وعدم رغبة نوري السعيد في الإجهاض على الباجه جي حسب تعبير عبد الرزاق الحسني،[٣٨]ربما زادت من عمر الوزارة،بل وتكليف الباجه جي لتأليف الوزارة مرة ثانية بعد نهاية وزارته الأولى في ٢٨ آب ١٩٤٤،لكن توجهات بعض أعضاء الوزارة مثل تحركات ارشد العمري[٣٩]وزير الخارجية للسيطرة على الحكومة ومعارضته لسياسة وزير الدفاع تحسين علي،[٤٠]ونقل الأخير من منصب وزير الدفاع إلى منصب وزارة الأشغال والمواصلات وذلك لرفضه توصيات ومقترحات البعثة العسكرية البريطانية المكلفة بتفتيش الجيش العراقي ووضع تقريرها عن كفاءته العسكرية وإعادة تنظيمه زادت من الطين بله وتفاقمت الخلافات بين أعضاء الوزارة.[٤١]

جاء في تقرير اللجنة بضرورة تقليص وحدات الجيش،وإلغاء فرقتين من الفرق الأربعة متذرعة بالنقص الحاصل في ملاك الوحدات العسكرية،وعدم تمكن السلطات الإدارية في مختلف أنحاء العراق من تطبيق قانون التجنيد الإلزامي وتهرب العشائر من الخدمة العسكرية،[٤٢]وكان موقف وزير الدفاع هو((**الإبقاء على الفرق الأربعة،واتخاذ جميع الوسائل الممكنة مع السلطات الإدارية،وسلطات التجنيد،لسوق المتخلفين عن الجندية إلى وحداتهم العسكرية،لإكمال نواقص الملاك المقرر**))،ولتحقيق ذلك طلب تحسين علي من وزارة الداخلية إصدار أوامرها المشددة إلى متصرفي الألوية(المحافظات)،لبذل أقصى الجهود لسوق المتخلفين عن الجندية إلى دوائر التجنيد،كما قام بجولة تفتيشية في الألوية الشمالية،تذاكر فيها مع السلطات الإدارية،ومع مدراء التجنيد،حاثاً إياهم على القيام بدورهم الوطني بهذا الخصوص.[٤٣]

حاول رئيس الحكومة حل الخلاف بين أرشد العمري وتحسين علي وزير الدفاع وإسناد منصب وزارة الدفاع بالوكالة إلى وزير المالية صالح جبر فقد زاد ذلك من تراجع موقف الوزارة أمام الوصي وأدى بالتعجيل باستقالتها ومن ثم إلى أن يقوم الوصي بتكليف رئيس الوزراء

المستقيل بتأليف وزارته الثانية في ٢٩ اب١٩٤٤من نفس الوزراء ماعدا تحسين علي.[٤٤]وقد علل رئيس الوزراء استقالة حكومته لعدم وجود تآزر بين عدد من وزراء حكومته فذكر ذلك بشكل واضح في كتاب استقالة الوزارة الموجه إلى الوصي عبد الاله بتاريخ ٢٨ آب ١٩٤٤**((نظراً لما اشعر به من عدم وجود التآزر بين بعض الوزراء،الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة القيام بأعباء المسؤولية،أرى من الواجب أن أُقدم استقالتي هذه إلى سموكم مسترحماً التفضل بقبولها..))**.[٤٥]

المبحث الثالث

إنجازات وزارة الباجه جي وأعمالها السياسية والاقتصادية

في مقدمة الأعمال التي اضطلعت بها وزارة الباجه جي اتخاذها قراراً في ٨ حزيران ١٩٤٤بتعيين الشيخ صالح باش أعيان عضواً في هيئة النيابة بدلاً من جميل المدفعي،[٤٦]وقد تشكلت هذه الهيئة في١٠حزيران١٩٤٤عند سفر الوصي إلى مصر وتألفت من عضوية كل من جميل المدفعي رئيس مجلس الأعيان،والشيخ محمد رضا الشبيبي[٤٧]رئيس مجلس النواب والعين السيد محمد الصدر.[٤٨]وكانت هذه الهيئة مسؤولة عن إدارة شؤون البلاد عند غياب الوصي.[٤٩]

وعقدت الوزارة في٢١حزيران١٩٤٤اتفاقية احتكار تمور العراق مع إدارة شركة (اندر وير)البريطانية،بعد أن أعدت وزارة الاقتصاد دراسة مفصلة إلى مجلس الوزراء،مبينة فيها الأضرار التي يمكن أن يتعرض لها منتجي التمور في حالة عدم شراءها من قبل التجار والمتضاربين بالأسعار،ورأت الوزارة أن يتم العقد مع الشركة المذكورة أو أي جهة أخرى على شراء التمور العراقية المتوفرة للتصدير،وكان لجهود جمعية التمور العراقية دوراً هاماً في عقد هذه الاتفاقية مع الشركة المذكورة .[٥٠]

وأقرت هذه الاتفاقية في أول تموز١٩٤٤بعد مصادقة رئاسة مجلس الوزراء عليها وخول وزير الاقتصاد متابعة تنفيذها مع الجانب البريطاني.[٥١]وتضمنت الاتفاقية تعهد الشركة البريطانية المذكورة بشراء حاصل تمور لواء البصرة في مواسم ١٩٤٤و١٩٤٥و١٩٤٦برمته،وشراء ٢٥ ألف طن من حاصل تمور الزهدي(احد أنواع التمور الشائعة في العراق)للألوية الأخرى لموسم ١٩٤٤بالاسعار المتفق عليها بين الجهتين.[٥٢]

وعندما تقرر عقد المؤتمر الدولي للنقد والمال للأمم المتحدة في مقرها الواقع في الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع شهر تموز عام١٩٤٤،أعاد مجلس الوزراء النظر في قراره المتخذ في جلسته المنعقدة في١٩حزيران١٩٤٤المتعلق باشتراك العراق في المؤتمر النقدي والمالي في الولايات المتحدة الأمريكية الذي كان ممثل العراق في اجتماعاته الوزير العراقي المفوض في

واشنطن مع احد مفوضي المفوضية الذي أختاره الوزير المشار إليه،[٥٣]وقرر مجلس الوزراء برئاسة الباجه جي المشاركة بالمؤتمر المذكور بوفد عراقي رفيع المستوى برئاسة عضو مجلس الاعيان إبراهيم كمال وعضوية كل من المستر ال.أم.سوان(L.M.Sewan)مستشار وزارة المالية وابراهيم الكبير مدير الحسابات العام والمستر لومب(M.Loumb)مراقب التحويلات الخارجية،وغادر الوفد العراقي بغداد جواً يوم ٢٦حزيران من السنة المذكورة.[٥٤]

أقامت وزارة الباجه جي علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي،وذلك نظراً لتزايد مكانته في الشؤون الدولية.وأقامت كذلك علاقات مع الصين وتشيكوسلوفاكيا بعد مباحثات مستفيضة من جانب الحكومة العراقية.وقوبل تبادل العلاقات الدبلوماسية مع تلك الدول بترحيب بالغ من قبل العناصر التقدمية والشيوعية في العراق،وكذلك من جانب الصحافة المحلية.[٥٥]وهذا توجه ايجابي من الحكومة العراقية للانفتاح على الدول الشرقية(الاشتراكية)فضلاً عن علاقاتها الخارجية المتميزة مع الدول الغربية(الرأسمالية)كالولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا.

وكان لوزارة الباجه جي موقفاً واضحاً من حركات الكردية في شمالي العراق(حركات بارزان)،[٥٦]ويظهر ذلك في تصريح رئيس الوزراء الباجه جي في مجلس الاعيان في ٢٤حزيران عام١٩٤٤حيث قال((**ان الحكومة السابقة قد اتخذت قراراً بحق ملا مصطفى البارزاني وان هذه الوزارة قائمة بتنفيذ هذا القرار بحذافيره**)).[٥٧]وحول القضية نفسها اكد الباجه جي ان سياسة حكومته قائمة على أساس المساواة بين جميع العراقيين وان الحكومة عازمة على التعمير والاصلاح في المنطقة الشمالية بل وفي كافة انحاء البلاد((**يزعم البعض أن الحكومة الحاضرة لاتنوي التعمير والاصلاح في الشمال والحقيقة عكس ذلك فأن الحكومة الحاضرة تنوي اجراء التعمير والاصلاح في كافة انحاء البلاد وخاصة في المناطق الشمالية التي تأخر فيها ذلك**)).[٥٨]وفي رده على بعض اقوال الاعيان المشككة في مدى صحة نوايا الحكومة في اجراء الاصلاح في البلاد ومنها المنطقة الشمالية قال الباجه جي:((**..ان الاعمال التي ستقوم بها الحكومة بسرعة في سبيل الاعمار والاصلاح في المناطق المتأخرة في الشمال وغيرها من البلاد ستدحض مزاعم البعض وستدخل الارتياح والاستقرار الى نفوس الجميع واخواننا الاكراد بصورة خاصة**)).[٥٩]ويبدو هنا الموقف الواضح لحكومة الباجه جي تجاه الحركة الكردية واهم اسسه اتباع القانون وفرض سلطته في شمالي البلاد كسائر المناطق الاخرى،هذا من جهة وسعي الوزارة لاعمار المناطق الكردية اسوة بالمناطق الاخرى من البلاد من جهة ثانية،لكن بالمقابل فان العتب كان يوجه ايضاً للاكراد المثيرين للحركات الانفصالية على أسس قومية والى اليوم.[٦٠]

حاولت وزارة الباجه جي الأولى معالجة مشكلة التموين،فمنذ الأيام الأولى لتأليف الوزارة أولت الوزارة اهتمامها بهذا الموضوع الحساس لتعلقه بغذاء الشعب وقوته،فكلفت ارشد العمري وزير الخارجية،بإدارة شؤون وزارة التموين وكالة،وفي ١٢حزيران١٩٤٤قرر مجلس الوزراء ربط

بعض الدوائر بوزارة التموين بعد اقتراح من وكيل وزارة التموين آنذاك والدوائر هي:((**مديريات الأموال المستوردة العامة والنقليات العامة والتجهيزات الهندسية العامة وذلك عملاً بأحكام المادة الأولى من قانون إحداث وزارة التموين رقم(١٦)لسنة ١٩٤٤على أن تقوم الوزارة المشار إليها بإجراء ما يلزم لتشكيلاتها**)).[٦١]

بذل ارشد العمري وزير التموين وكالة جهود كبيرة لاستكمال دوائر الوزارة وتوجيه عملها وجعله أكثر تنظيماً وبما يمكن الوزارة من تقديم الخدمات المكلفة بها للمواطنين بالشكل الأفضل،وتلبي احتياجات الشعب،[٦٢]فقام بتنظيم الملاك الوظيفي الرئيسي لمقر الوزارة،وعين يوسف غنيمة،مدير الآثار القديمة العام وأحد وزراء المالية السابقين،ومن الشخصيات الاقتصادية العراقية المعروفة،مديراً عاماً للوزارة عن شؤون التموين فضلاً عن مسؤولياته بصفته مديراً للبنك الزراعي الصناعي.[٦٣]

وبين وزير التموين سياسة وزارته من خلال التصريح الذي أدلى به إلى الصحفيين في ١٢تموز١٩٤٤بأن وزارته تعمل على((**إيقاف كل بائع عند حد معين لتأمين الربح المعقول له من جهة وإيصال البضاعة إلى أيدي المستهلكين بأسعار عادلة وبصورة معقولة من جهة أخرى**))،[٦٤]والاهتمام بالسيطرة على السوق من خلال((**معرفة كمية وقيمة الحاجيات الموجودة في العراق،أو التي سترده،وتعيين نسبة ربح التجار،وقيمة البيع للجمهور إذ بدون ذلك لا يمكن أن تؤمن أي خطة للتوزيع..وان الحاجيات والبضائع التي ستتوارد على العراق قابلة للتسعير بأسعار أوطأ من الأسعار المعمول بها في الوقت الحاضر..**)).[٦٥]

وفي٦ اب١٩٤٤حدث تبدل وزاري في وزارة الباجه جي حيث صدرت إرادة ملكية بتعيين عبد الأمير الازري(وزير المواصلات والأشغال)وزيراً للتموين وتعيين تحسين علي وزير الدفاع وزيراً للمواصلات والأشغال،وإسناد منصب وزارة الدفاع بالوكالة إلى صالح جبر وزير المالية.[٦٦]

ويروي عبدالرزاق الحسني أسباب التبدل الوزاري حسب ما جاء في رسالة تحسين علي الجوابية على رسالة الحسني التي استوضح فيها أسباب نقله من وزارة الدفاع إلى وزارة الأشغال والمواصلات ما نصه:((**أسند منصب وزارة الدفاع بالوكالة إلى وزير المالية صالح جبر تمهيداً لإحالة بعض القادة والضباط على التقاعد،من الذين كانت السلطات البريطانية تصر على ضرورة التخلص منهم**))[٦٧]وقد أدى هذا النقل إلى استقالة وزارة الباجه جي برمتها،لتيسير إخراج تحسين من الهيئة الوزارية القائمة،وينقل الحسني على لسان تحسين علي إلى أن سبب استقالته من الوزارة هو لوقوفه ضد إحالة أكثر من ٤٠٠ ضابط عسكري على التقاعد وحل فرقتين من الجيش العراقي المؤلف من أربع فرق آنذاك.[٦٨]ويرى الباحث جدية قرار تحسين علي وحرصه على الحفاظ على قوة المؤسسة العسكرية وهيبتها وإبعادها عن الصراعات السياسية التي تنعكس سلباً على سمعة المؤسسة العسكرية التي كان الشعب العراقي يكن لها كل تقدير واحترام فضلاً

عن العمل– قدر الإمكان–لإفشال التدخل الخارجي لاسيَما البريطاني في محاولات تحجيم الجيش العراقي وتنظيمه وخرق عقيدته العسكرية.

وبذل وزير التموين الجديد محولات عديدة لإصلاح أوضاع التموين في العراق وتنظيم عمل الوزارة وهيكلها الإداري والفني،[٦٩]لكن يبدو إن المشكلة كانت اكبر من إمكانات الوزارة وقدراتها الفنية والمالية – التي هي جزء من مقدرات الدولة العراقية آنذاك –حيث انعكاسات الحرب العالمية الثانية مازالت تلقي بضلالها على الأوضاع الاقتصادية في العراق لذلك استمر العمل بنظام التموين لسنوات لاحقة.

وفي الحقل الإداري والوظيفي عملت وزارة الباجه جي في نهاية عهدها على الاهتمام بالكادر الإداري والوظيفي لمؤسسات الدولة كافة،ومن خلال دراسة جداول الوظائف للدولة العراقية أواخر عام ١٩٤٤ نجد أن هنالك اهتماماً واضحاً في رفع مستوى كفاءة الموظفين وزيادة أعدادهم في بعض الوزارات والمؤسسات الحكومية،وعلى سبيل المثال بلغ عدد موظفي ديوان وزارة الخارجية(٥٠)موظف وعدد موظفي الممثليات السياسية والقنصلية(٩١) موظف،أما دوائر وزارة المالية التي شهدت استقراراً ملحوظاً في عدد موظفيها فقد بلغ عدد الموظفين في مديرية ضريبة الدخل ومراقبة المصارف العامة نحو(١٢٧)موظفاً بينما بلغ عدد موظفي مديرية المحاسبة العامة إلى(١٤٣)موظف و(١٣٨)موظف لمديرية الواردات العامة و(٣٤٢)موظف في هيئة الواردات في الألوية و(٤١٣)موظف في هيئة موظفي الاستهلاك في الألوية و(٣٨٠) موظف في مديرية الكمارك والمكوس العامة(الإدارة).[٧٠]أما موظفي دوائر وزارة الداخلية فقد بلغت أعداد موظفي ديوان الوزارة(٧٩)موظف،وموظفي الإدارة العامة في الألوية (٥٧٦) موظف.[٧١]وهذه الأعداد تبين لنا مدى التوسع الحاصل في دوائر الدولة ومؤسساتها وكانت تلك التغيرات بدواع إدارية واقتصادية وخدمية لتقديم خدمات أفضل للمواطنين في مدة حرجة بسبب مؤثرات الحرب العالمية الثانية وانعكاساتها السلبية على المجتمع العراقي في نواحي مختلفة.

وعملت وزارة الباجه جي الأولى على استحداث دوائر ومديريات عامة أو تحويلها إلى أقسام وشعب إلى مديريات لتطوير العمل الإداري والخدمي لهذه المؤسسات ذات الصلة بحاجات المواطنين اليومية،على سبيل المثال شهدت مؤسسات ودوائر وزارة الداخلية عدداً من التغيرات الإدارية والوظيفية ومنها تأسيس مدرسة الشرطة العالية والمدرسة الإعدادية للمفوضين وذلك بموجب قانون خدمة الشرطة وانضباطها رقم(٤٠)لسنة١٩٤٣ونشر النظام الخاص باستحداث المدرستين في ١٢ حزيران ١٩٤٤،[٧٢]وقد عدَ القانون الدائرتين مؤسسات تابعة لمديرية الشرطة العامة التابعة لوزارة الداخلية.[٧٣]كما تم إلغاء مديرية النقليات العامة في وزارة الداخلية وتحويلها إلى شعبة مرتبطة بمديرية الإدارة العامة التابعة للوزارة نفسها.[٧٤]ويرجح الباحث أن تعود أسباب ذلك إلى عوامل اقتصادية لغرض التقليل من النفقات غير الضرورية.

وفي مجال تأليف الأحزاب السياسية ورفع القيود عن العمل السياسي وإطلاق الحريات الفكرية والديمقراطية،فأن الباحث سجل مؤشراً سلبياً على الوزارة المذكورة إذ لم تقم بدور يذكر في هذا الجانب سوى إطلاقها سراح ثمانية عشر معتقلاً في يوم ٢٦ آب١٩٤٤.[٧٥]

وهكذا لم تكن مدة حكم وزارة الباجه جي الأولى كافية لتنفيذ برنامج الوزارة فضلاً عن مرض رئيس الوزراء وكهولته وضعف قدراته الإدارية والانقسام بين أعضاء الوزارة بشأن طرق معالجة المشكلات والأزمات الداخلية قد عجلت بنهاية حكم الوزارة وتقديمها الاستقالة في ٢٨ آب ١٩٤٤.[٧٦]

الخاتمة

تألفت وزارة حمدي الباجه جي الأولى في ظروف سياسية معقدة،بعد استقالة وزارة نوري السعيد الثامنة بسبب الانتقادات التي وجهت لرئيسها السعيد من بعض أعضاء مجلسي النواب والأعيان الموالين للوصي عبد الإله،وبعد قرب انتهاء الحرب العالمية الثانية وظهور بوادر انتصار الدول الديمقراطية(الحلفاء)على الدول الدكتاتورية(المحور)وضرورة تغيير السياسة الداخلية والخارجية للعراق، وتقديم وجوه جديدة لامتصاص غضب الشعب العراقي وإنهاء معاناته من الوضع المعاشي الصعب لذلك كلف الوصي عبدالاله حمدي الباجه جي بقيادة الوزارة الجديدة التي قدم الوصي معظم أسماء وزراءها وتدخل في شؤونها لذلك سميت بوزارة الوصي.

حاول الوصي إدخال عناصر شابة في الوزارة الجديدة مما خلق تناقضاً بين الساسة القدماء والوزراء الجدد مما سبب خلافات عميقة أدت إلى قصر عمر الوزارة التي لم تُعمر سوى قُرابة ثلاثة أشهر فقط.

وقد يكون أحد عوامل قصر عمر الوزارة واستقالتها هو استمرار التدخل الخارجي بالشأن العراقي والمتمثل بالتدخل البريطاني لاسيّما في موضوع تقليص الجيش العراقي ومعارضة وزير الدفاع لهذا التوجه واستقالته من منصب وزارة الدفاع في نهاية الأمر.

على الرغم من عدم وضع الوزارة منهاجاً وزارياً واضحاً ومحدداً لكن رئيس الوزراء وأعضاء وزارته بذلوا جهود كبيرة تركت بصمات واضحة في كثير من الأحداث الداخلية وفي جوانب مختلفة لاسيّما في المجال الداخلي مقارنة بقصر عمر الحكومة،فاستمرت بسياسة التصدي لحركات بارزان في شمالي البلاد وانتهاج سياسة الوزارات السابقة بهذا الصدد،ومعالجة بعض المشكلات الاقتصادية كتصدير التمور العراقية إلى الخارج لدعم الإنتاج المحلي،والسعي الحثيث لمعالجة مشكلة التموين التي أرهقت كاهل الشعب العراقي إبان الحرب العالمية الثانية.

كما أن عمر الوزارة القصير هذا لم يمنعها من القيام بنشاطات واضحة في المجال الخارجي مثل حضور بعض اللقاءات والمؤتمرات الدولية المتعلقة بشؤون المال والاقتصاد،وإقامة علاقات

دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية فضلاً عن علاقاتها المتميزة مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي مجال تطوير قدرات المؤسسات الحكومية من النواحي الإدارية والوظيفية سعت الوزارة جاهدةً إلى زيادة أعداد الموظفين لاسيَما في المؤسسات والدوائر المهمة وذات الصلة بحياة المواطنين اليومية فتم استحداث دوائر وتطوير شعب ومديريات إلى أقسام ومديريات عامة لمواكبة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد ولتقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

استمرت الوزارة بسياسة مضايقة الحريات العامة والحريات السياسية فلم تعمل على إطلاق الحريات العامة وإجازة الأحزاب السياسية والصحف الناطقة باسمها مما يؤشر ذلك سلباً ضد عمل الوزارة.

المصادر والهوامش

١.من الشخصيات السياسية العراقية التي أدت دوراً كبيراً في السياسة العراقية خلال الحكم الملكي في العراق،ولد في بغداد عام ١٨٨٨م،ألف وزارته الأولى في٢٣ آذار ١٩٣٠وألف وزارته الأخيرة في٣ آذار١٩٥٨وتقلد رئاسة الوزارة أربعة عشر مرة وقتل في١٥ تموز ١٩٥٨وصفته المس فريا ستارك في كتابها (غبار في براثن الأسد المطبوع عام ١٩٦٠) بأنه((الرجل العظيم الوحيد في الشرق الأوسط خلال سنوات الحرب العالمية الثانية)). وللمزيد من التفصيلات عن حياته ودوره السياسي في العراق ،ينظر:عبد الرزاق احمد النصيري،نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢،مكتبة اليقظة العربية،ط٢،(بغداد، ١٩٨٨)،ص١٥وما بعدها؛سعاد رؤوف شير محمد،نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية١٩٣٢-١٩٤٥، مكتبة اليقظة العربية، (بغداد،١٩٨٨)،ص١٥وما بعدها.

٢.سعاد رؤوف شير محمد،المصدر نفسه،ص١٦٦؛عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية،مطبعة دار الكتب،ج٦،ط٤،(بيروت،١٩٧٤)،ص١٨٦.

٣. سعاد رؤوف شير محمد،المصدر نفسه،ص١٦٧.

٤.وهو ابن الملك علي بن الشريف الحسين ملك الحجاز ،ولد بالطائف عام ١٩١٣وجاء إلى بغداد مع والده بعد تخليه عن مملكة الحجاز عام ١٩٢٦،اختير على اثر مصرع الملك غازي وصياً على عرش العراق بعد أن نودي بفيصل الثاني(الطفل) ملكاً على العراق في٤ نيسان ١٩٣٩ونهض بأعباء الوصاية إلى٢ آيار١٩٥٣ عندما تسلم الملك سلطاته الدستورية لبلوغه سن الرشد،قتل عبد الإله مع الملك فيصل الثاني في بغداد صباح يوم ١٤تموز١٩٥٨،وللمزيد من التفاصيل عن حياته ونشاطه السياسي في العراق،ينظر:طارق الناصري،عبد الإله الوصي على عرش العراق(١٩٣٩-١٩٥٨)حياته ودوره السياسي،المكتبة العالمية، (بغداد،١٩٩٠)، ج١وج٢،ص ٦ وما بعدها؛مير بصري،أعلام السياسة في العراق الحديث،رياض الريس للكتب والنشر، (لندن،د.ت)،ص ص، ٣٨-٤٨.

٥.خيري العمري،الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد،مطبعة المعارف،ط١،(بغداد، ١٩٧٩)،ص٧٢ .

٦.وهو سليمان توفيق بن يوسف السويدي ولد في بغداد عام١٨٩٢م،دخل الوظيفة الحكومية في أول تشرين الثاني عام١٩٢١فعين معاون مشاور الحكومة في وزارة العدلية فضلاً عن إدارة مدرسة الحقوق،كان السويدي سياسياً مثقفاً وقانونياً لامعاً،شكل الوزارة ثلاث مرات في العهد الملكي فضلاً عن العديد من المناصب في

الوزارات العراقية المختلفة وعضواً في مجلس الأعيان لسنوات عدة ،وللمزيد عن شخصيته ودوره السياسي والفكري ينظر :توفيق السويدي،مذكراتي- نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية،(بيروت، ١٩٦٩)، ص٥وما بعدها؛مير بصري،المصدر السابق،ص ص،١١٨-١٢٥.

٧.خيري العمري،المصدر السابق،ص ص،٧٢-٧٣ .

٨.محاضر جلسات مجلس النواب،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣-١٩٤٤،الجلسة الثالثة،١٥ كانون الثاني ١٩٤٤،ص٩١.

٩.عدّ بعض المؤرخين بان إكثار الوزارات من حل مجلس النواب من الأسباب التي أعجزت هذا المجلس عن أداء وظيفته الرقابية،وللمزيد عن دور الوزارة في التدخل بعمل مجلس النواب،ينظر:فائز عزيز اسعد،انحراف النظام البرلماني في العراق،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٥)ص ص،١٨٣-٢٢٧.

١٠.للمزيد من التفصيل عن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق إبان العهد الملكي، ينظر:عبد النافع محمود،ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة القاهرة،١٩٧٣،ص ١٠٢وما بعدها؛فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر- العهد الملكي،ترجمة مصطفى نعمان احمد،المكتبة العصرية،(بغداد ، ٢٠٠٦)،ص ص،١٢٤-١٣٠.

١١.سعاد رؤوف شير محمد،المصدر السابق،ص ص،١٨١-١٨٤ .

١٢.حددت مهام وزارة التموين بالإشراف على أجور الاستيراد والتصدير،وتنظيم بطاقات توزيع المواد الأساسية كالسكر والشاي والخامات والمنسوجات وغيرها من المواد الإنشائية والمنزلية التي خضعت لسيطرة الحكومة. وللمزيد عن أعمال ونشاطات الوزارة،ينظر:زهير علي احمد النحاس،التموين في العراق ١٩٣٩-١٩٤٨،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية الآداب،جامعة الموصل،١٩٨٩؛عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،ج٦،ص ص، ١٦٩-١٧٠،ص١٩٤ .

١٣.سعاد رؤوف شير محمد،المصدر السابق،ص١٨٥.

١٤.المصدر نفسه،ص ص،١٨٥-١٨٦.

١٥.المصدر نفسه،ص١٨٦ .

١٦.عبد الرزاق الحسني،المصدر السابق،ص١٩٠ .

١٧.حسن مصطفى،البارزانيون وحركات بارزان١٩٣٢-١٩٤٧،مطبعة(بيروت، ١٩٦٣)، ص٥٦.

١٨.سعاد رؤوف شير محمد،المصدر السابق،ص ص،١٩١-١٩٢؛عبد الرزاق الحسني،المصدر السابق، ص ص،٣١٨-٣٢٠.

١٩.وهو احمد حمدي بن عبد الوهاب رشدي بن عبد الرحمن بن محمد سليم ينتمي إلى الأسرة البغدادية المعروفة،ولد في بغداد عام ١٨٨٦م وأتم فيها دراسته الإعدادية عام ١٩٠٥، أكمل دراسته في المدرسة الملكية الشاهانية(كلية عالية للإدارة)في تموز١٩٠٨،انتمى إلى جمعية العهد السرية،نفي إلى جزيرة هنجام في الخليج العربي بعد أحداث ثورة العشرين،عمل في مجال المقاولات الاستثمارية لاسيما في ((مشروع اصفر الاروائي))وانتهى الامتياز عام ١٩٢٤بعد كشف تعامله هو وشركائه مع شركات بريطانية مقابل حصولهم على العمولة،بعدها نشط سياسياً في الدفاع عن حقوق العراق التاريخية في ولاية الموصل ضد الأطماع التركية عام ١٩٢٤،انتخب نائباً عن لواء بغداد لدورات عدة،شغل العديد من المناصب الحكومية منها وزير الأوقاف في وزارة عبد المحسن السعدون الثانية(٢٦حزيران١٩٢٥-٢١تشرين الثاني١٩٢٦)،عرف بتحمسه للدفاع عن

القضية الفلسطينية والتنديد بسياسة بريطانيا تجاه العرب لاسيما في مجلس النواب أثناء خطاباته أمامه عام ١٩٣٩،أصبح وزيراً للشؤون الاجتماعية للمدة من ١شباط إلى أول نيسان١٩٤١،ثم رئيساً لمجلس النواب للمدة من أول تشرين الثاني١٩٤١- ٩حزيران١٩٤٣،ألف وزارته الأولى في ٤حزيران ١٩٤٤وأعاد تأليف الوزارة في٢٩ آب ١٩٤٤،أسهم في تأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥عندما كان وزيراً للخارجية في وزارته الثانية،أدركته الوفاة في بغداد في٢٧ اذار١٩٤٨.وللاستزادة عن شخصيته ونشاطه السياسي والبرلماني في العراق ،ينظر:افراح فاضل قنبر،حمدي الباجه جي ودوره في السياسة العراقية ١٨٨٧-١٩٤٨، رسالة ماجستير،كلية الآداب-جامعة بغداد ،١٩٩٥؛سامي حسين حمود الطائي،عدنان الباجه جي ودوره الدبلوماسي والسياسي في العراق حتى عام ١٩٦٩،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية للعلوم الإنسانية،جامعة ديالى،٢٠١٢،ص ص،١٢-١٣؛مير بصري،المصدر السابق،ص ص،٢٠٢-٢٠٤.

٢٠.جريدة البلاد،العدد(٢٢٤٢)في ٥ حزيران ,١٩٤٤

٢١.فائز عزيز اسعد،المصدر السابق،ص ص،٢٤٠-٢٤١؛عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،ج٦، ص٢١٥ .

٢٢.حسين جميل،الحياة النيابية في العراق١٩٢٥-١٩٤٦موقف جماعة الأهالي منها،مكتبة المثنى، ط١، (بغداد،١٩٨٣)،ص٣٦١.

٢٣.جريدة البلاد،العدد(٢٢٤٣)في ٦حزيران,١٩٤٤

٢٤.تذبذبت العلاقة بين الوصي عبد الإله ونوري السعيد لاسيما خلال مدة الوصاية ولم تكن على وتيرة واحدة وذلك لمحاولة كل واحد منهما أن يفرض إرادته ووجهات نظره السياسية وغيرها على الآخر وللمزيد عن الموضوع،ينظر:خيري العمري،الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد،مطبعة المعارف، ط١، (بغداد، ١٩٧٩)،ص ص،٦٩-١٠١.

٢٥.مهدت هذه المعاهدة لدخول العراق عضواً في المنظمة الدولية عصبة الأمم وذلك في ٣ تشرين الأول١٩٣٢وتضمنت المعاهدة مواد وبنود أبقت النفوذ البريطاني في العراق.وللمزيد عن المعاهدة وموقف الرأي العام العراقي منها ،ينظر:عبد الرزاق الحسني،العراق في ظل المعاهدات،مطبعة دار الكتب،ط٥،(بيروت، ١٩٨٢)،ص ص،٢٠٥-٢٧٠؛فاروق صالح العمر،المعاهدات العراقية البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢-١٩٤٨،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٧)،ص ص،٢٤٣-٣٠٨ .

٢٦.جريدة البلاد،العدد(٢٢٤٢)في ٥ حزيران ١٩٤٤؛عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية،ج٥، ص ص،١٦٦-١٧١ .

٢٧.كانت هذه الوزارة قد تألفت من:حمدي الباجه جي رئيساً للوزراء ،ارشد العمري وزيراً للخارجية ووزيراً للتموين وكالة،مصطفى العمري وزيراً للداخلية،صالح جبر وزيراً للمالية،احمد مختار بابان وزيراً للعدلية، تحسين علي وزيراً للدفاع،عبد الأمير الازري وزيراً للمواصلات والأشغال،إبراهيم عاكف وزيراً للمعارف،توفيق وهبي وزيراً للاقتصاد، محمد حسن كبة وزيراً للشؤون الاجتماعية.عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية، ج ٦، ص٢٢١.

٢٨.المصدر نفسه،ص٢٢٠ .

٢٩.جريدة الاخبار،العدد(١٠٥٠)في ٦ حزيران١٩٤٤.

٣٠.جريدة البلاد،العدد(٢٢٤٢)في ٥ حزيران١٩٤٤؛جريدة الزمان،العدد(٢٠٣٩)في ٥حزيران١٩٤٤.

٣١.محاضر جلسات مجلس النواب لسنة ١٩٤٤،الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٤،ص٣؛جريدة الزمان، العدد(٢٠٥١)في ١٩حزيران١٩٤٤.

٣٢.عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية،ج٦،ص٢٢١،٢٢٨ .

٣٣.علاء جاسم محمد الحربي،العلاقات العراقية-البريطانية ١٩٤٥-١٩٥٨،بيت الحكمة،(بغداد، ٢٠٠٢)، ص٤٣؛جريدة الزمان،١٨ كانون الثاني ١٩٤٨.

٣٤.جريدة لواء الاستقلال،٢١ تشرين الأول ١٩٤٩.

٣٥.علاء جاسم محمد الحربي،المصدر السابق،ص٤٤ .

٣٦.توفيق السويدي،المصدر السابق،ص٣٩٢.

٣٧.ينظر:عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،ج٦،ص٢٠٠-٢٠٦.

٣٨.المصدر نفسه،ص٢٢٨.

٣٩.ينتمي ارشد العمري إلى الأسرة العمرية الفاروقية المعروفة في الموصل،ولد في الموصل في ٩نيسان١٨٨٨م وتخرج في مدرسة المهندسين المدنيين في استانبول عام ١٩١٢،خدم كضابط احتياط في الجيش التركي في أثناء الحرب العالمية الأولى،كان احد مؤسسي جمعية الدفاع الوطني في الموصل عام١٩٢٤،شغل العديد من المناصب الإدارية العليا في الدولة العراقية ومنها:مدير عام البريد والبرق عام١٩٢٥،أميناً للعاصمة عام١٩٣١ فمديراً عاماً للري والمساحة١٩٣٣،وزيراً للاقتصاد والمواصلات(٢٧ اب١٩٣٤-٤ اذار١٩٣٥)،مديراً عاماً للبلديات في أول حزيران١٩٣٦ فأميناً عاماً للعاصمة للمرة الثانية في ١١تشرين الثاني١٩٣٦ولمدة ثمان سنوات، عين وزيراً للخارجية ووكيلاً لوزارة التموين في وزارة حمدي الباجه جي الأولى،شكل وزارته الأولى في أول حزيران١٩٤٦،عين نائباً لرئيس مجلس الأعمار منذ أول تأسيسه عام١٩٥٠الى ٥ تموز ١٩٥٣،شغل منصب رئاسة الوزراء للمرة الثانية من ٢٩نيسان١٩٥٤ إلى٣ آب ١٩٥٤،وافاه الأجل في بغداد في ٦ اب١٩٧٨.وللمزيد من التفصيلات عن حياته ونشاطه السياسي في العراق،ينظر:مير بصري،المصدر السابق،ص ص،٢٠٥-٢٠٨؛ احمد فوزي، ١٢رئيس وزراء في العهد الملكي،مطبعة دار الجاحظ،(بغداد،١٩٨٤)،ص ص،٢٣١-٢٥٠؛حميد المطبعي،موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين،دار الشؤون الثقافية العامة،ج٢،(بغداد ، ١٩٩٦)،ص٢١.

٤٠.طارق الناصري،المصدر السابق،ص ص،٣٣٨-٣٣٩ .

٤١.جعفر عباس حميدي،التطورات السياسية في العراق١٩٤١-١٩٥٣،مطبعة النعمان،(النجف الاشرف، ١٩٧٦)،ص ص،١٤١-١٤٢؛عبد الزهرة الجوراني،الحياة البرلمانية في العراق١٩٣٩-١٩٤٥دراسة تاريخية، دار الشؤون الثقافية العامة،(بغداد،٢٠٠٤)،ص ص،١٦٢-١٦٤.

٤٢.المصدر نفسه،ص١٤٢؛محمد حمدي الجعفري،بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤-١٩٥٨،دار الشؤون الثقافية العامة،(بغداد،٢٠٠٠)،ص١٢٦؛إسماعيل احمد ياغي،تطور الحركة الوطنية العراقية١٩٤١-١٩٥٢،مطبعة الإرشاد،(بغداد،١٩٧٩)،ص ص،٥٨-٥٩.

٤٣.عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية،ج٦،ص ص،٢٢٤-٢٢٧.

٤٤.المصدر نفسه،ص٢٢٧-٢٢٩.

٤٥.المصدر نفسه،ص٢٢٧.

٤٦.من رجال السياسة العراقية المتصفين بالأناة والحلم والاعتدال وقد عرف بسياسة((إسدال الستار))فكان يدعى في الأزمات والأحداث لتهدئة الأفكار والعفو عن المجازفين،ولد في الموصل عام١٨٩٠م،شغل العديد من الوظائف العليا في الدولة منها:وزير الداخلية عام ١٩٣٠،رئيسا لمجلس النواب١٩٣٠-١٩٣٢،ألف وزارته الأولى في ٩تشرين الثاني ١٩٣٣ووزارته الثانية في٢١شباط١٩٣٤،ثم ألف وزارته الثالثة في ٤ اذار١٩٣٥ثم وزارته الرابعة في ١٧ اب١٩٣٧ووزارته الخامسة في ٢حزيران١٩٤١،انتخب رئيساً لمجلس الاعيان في كانون الاول١٩٤٣حتى أول كانون الاول١٩٤٤،انتخب عضواً لمجلس الاعيان عام ١٩٤٩حتى١٩٥٣،ألف وزارته السادسة في ٢٩كانون الثاني١٩٥٣ثم وزارته السابعة في ٧ ايار١٩٥٣ثم رئيساً لمجلس الاعيان في أول كانون الاول١٩٥٥وحتى ١٤ تموز١٩٥٨،توفي ببغداد في ٢٦تشرين الاول١٩٥٨.وللمزيد عن سيرته ودوره السياسي في العراق،ينظر:طارق يونس السراج،جميل المدفعي ودوره في السياسة العراقية(١٨٩٠- ١٩٥٨)، رسالة ماجستير،كلية الآداب،جامعة بغداد،١٩٩١؛مير بصري،المصدر السابق، ص ص،١٥٤-١٥٧؛احمد فوزي،المصدر السابق،ص ص، ١٦٩-١٨٣.

٤٧.تنتمي أسرة الشبيبي إلى فخذ المواجد من عشيرة بني أسد المعروفة التي تقطن الجبايش(من توابع محافظة ذي قار) والمناطق المجاورة لها،وهو من ابرز وجوه الفكر الوطني العراقي الأصيل،وكان احد ابرز أعلام السياسة والأدب في العراق والوطن العربي،شغل مكانه بجدارة حيثما ما حل عيناً ام نائباً او وزيراً مؤيداً او معارضاً،ترك الشيخ من بعده تراثاً مرموقاً يجمع بين الفكر والسياسة والعلم.وللاستزادة عن حياته ونشاطه السياسي والفكري،ينظر:علي عبد شناوة،محمد رضا الشبيبي ودوره السياسي والفكري حتى العام ١٩٦٥،بيت الحكمة،(بغداد،٢٠٠٣)،ص٩وما بعدها.

٤٨.من كبار رجال الدين والسياسة في العراق الحديث،كان في شبابه وكهولته ثائراً مكافحاً عن حرية بلاده واستقلالها،كان موضع ثقل في السياسة وعنصر اعتدال وتهدئة ورزانة يرجع إليه أثناء الأزمات والانقلابات،ولد في الكاظمية في٣٠ تشرين الاول١٨٨٣،وينتمي إلى أسرة توارثت الزعامة الدينية جيلاً بعد جيل،اشترك في تأسيس حزب الحرس الوطني السري وتولى رئاسته اشترك بفاعلية في ثورة العشرين الوطنية التحررية،انتخب رئيساً لمجلس الاعيان من ٢تشرين الثاني١٩٢٩الى ٢٧شباط ١٩٣٧،ثم من٢٣ كانون الأول ١٩٣٧إلى كانون الأول ١٩٤٣ومن٧شباط١٩٥٣إلى آخر تشرين الثاني١٩٥٥،شغل رئاسة الوزراء في ظروف صعبة للغاية من٢٩كانون الثاني ١٩٤٨الى٢٦حزيران ١٩٤٨،تولى رئاسة هيئة النيابة مرات عدة في غياب الملك والوصي على العرش عن العراق،أدركته الوفاة في بغداد في٣ نيسان ١٩٥٦،وللمزيد عن سيرته ونشاطه السياسي في العراق،ينظر:مير بصري،المصدر السابق،ص ص، ١١٠-١١٣.

٤٩.د.ك.و،سجلات البلاط الملكي،تسلسل الملفة(٣١١/٥٥٢)،ملفة رقم(ج/٢/٦)،تاريخها ١٨ حزيران١٩٤٤ و(٢)،ص(٤)؛ و(٤)،ص(٥).

٥٠.المصدر نفسه،و(٢٥)، ص(٢٥).

٥١.المصدر نفسه،و(١٤)،تاريخها ٢١حزيران١٩٤٤،ص(١٩)؛باقر امين الورد،حوادث بغداد في ١٢ قرن،مكتبة النهضة،(بغداد،١٩٨٩)،ص٣١٩.

٥٢.عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية،ج٦،ص٢٢٣.

٥٣.د.ك.و،سجلات البلاط الملكي،تسلسل الملفة(٣١١/٥٥٢)،ملفة رقم(ج/٢/٦)، و(٢٣)،تاريخها ١٩حزيران ١٩٤٤،ص(٣٨).

٥٤.المصدر نفسه،و(٨)،تاريخها ٢٥حزيران١٩٤٤،ص(١١)؛باقر امين الورد،المصدر السابق،ص٣١٩.

٥٥.إسماعيل احمد ياغي،المصدر السابق،ص ص،٦١-,٦٢

٥٦.تبنت الحركات البارازانية مطاليب الأكراد القومية وكانت قد ظهرت بشكل علني ومسلح منذ العام ١٩٣٢واستمرت الحكومات العراقية المتعاقبة بتجهيز الحملات العسكرية لإنهاء تلك الحركات،وفي العام ١٩٤٤استمر الملا مصطفى البارازاني بتحريض بعض رؤساء العشائر للتحرك ضد الحكومة فضلاً عن امتناع الشيخ احمد البارازاني(اخو الملا مصطفى)عن تسليم الأسلحة والأشخاص المطلوبين للحكومة والهاربين في عدد من المناطق الكردية مما أزم الموقف بين الحكومة وجماعة الملا مصطفى مما اضطر الوزارة الباجه جيه الثانية إلى استخدام القوة العسكرية لإنهاء تلك الحركات.وللمزيد من التفاصيل عن الحركات البارازانية الثانية والثالثة وموقف الحكومات العراقية منها،ينظر:قحطان حميد كاظم،وزارة الداخلية العراقية ١٩٣٩-١٩٥٨،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،مطابع جامعة ديالى،٢٠١٢م،ص ص،١٦٨-١٧١؛ حسن مصطفى،المصدر السابق، ص٥٥وما بعدها؛عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية،ج٦،ص ص،٣١٥-٣٣٢؛جريدة الزمان،الأعداد: ٢٤٠٢ في ١٤آب ١٩٤٥و٢٤٠٦ في ٢٠ اب١٩٤٥والاعداد ٢٤٣٩-٢٤٤٦ الصادرة خلال المدة ١-٩ تشرين الأول ١٩٤٥.

٥٧.جريدة البلاد،العدد(٢٢٦٠)في ٢٦حزيران١٩٤٤.

٥٨.المصدر نفسه .

٥٩.عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية،ج٦،ص ص،٣٢١-٣٢٤ .

٦٠.يبدو أن الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ والأعوام التالية قد شجع الأكراد على تحقيق بعض من طموحاتهم المتمثلة بتأسيس حكومة في إقليم كردستان لها دستور وبرلمان خاص بها فضلاً عن المطالبة بضم مناطق أخرى إلى الإقليم الكردي تقع ضمن محافظات الموصل وصلاح الدين وديالى والسعي لضم محافظة كركوك الغنية بالنفط لإقليم كردستان تمهيداً لتأسيس الدولة الكردية في شمالي العراق والتي ستكون نواة للدولة الكردية الموحدة التي تضم أكراد المنطقة كافة لاسيّما في دول الجوار الجغرافي للعراق.ويظهر أن سياسة الاستعمار القديم لم تتلاشى بأذهان المستعمرين الجدد وان اختلفت الذرائع والحجج وتباينت المسميات والأسماء وقد تكون هذه المشكلات قنابل موقوتة للمستقبل القريب المنظور أو البعيد غير المنظور لتعصف بالبلاد مرة أخرى،لا سامح الله،بعد حمى الحرب الأهلية(الطائفية)التي عصفت بالبلاد بعد الاحتلال والتي لا يختلف اثنان من العراقيين بان السبب المباشر من وراءها هو الاحتلال الأمريكي.

٦١.د.ك.و،سجلات البلاط الملكي،ملفة رقم(ج/٢/٦)،مصدر سابق،و(٢٦)،ص(٤٢)؛جريدة البلاد، العدد (٢٢٥٣)في ١٨حزيران١٩٤٤.

٦٢.جريدة البلاد،العدد(٢٢٥٨)في٢٣حزيران,١٩٤٤

٦٣.المصدر نفسه،العدد(٢٢٥٩)في٢٥حزيران,١٩٤٤

٦٤.المصدر نفسه،العدد(٢٢٧٤)في١٢تموز١٩٤٤.

٦٥.المصدر نفسه.

٦٦.المصدر نفسه،العدد(٢٢٩٤)في٦ اب١٩٤٤.

٦٧.عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية،مصدر سابق،ج٦،ص٢٢٤.

٦٨.المصدر نفسه،ص ص،٢٢٥-٢٢٧.

٦٩.للمزيد من التفصيلات عن الهيكل الإداري والكادر الوظيفي لوزارة التموين ومؤسساتها ودوائرها المختلفة، ينظر:د.ك.و،سجلات البلاط الملكي،ملفة رقم(ج/١/٣)،عنوانها إرادات ملكية،تسلسلها(٣١١/٣٥٧)، و(٢٢٦).

٧٠.المصدر نفسه؛الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٥،مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٤٦).

٧١.للمزيد عن الكادر الوظيفي والإداري لوزارة الداخلية وكبار موظفيها خلال السنة ١٩٤٤-١٩٤٥، ينظر: قحطان حميد كاظم،المصدر السابق،ص ص،٦٠-٦١.

٧٢.جريدة الوقائع العراقية،العدد(٢١٩٨)في١٩٤٤/٦/١٢.

٧٣.المصدر نفسه،العدد(٢٢١٠)في١٩٤٤/٨/٧.

٧٤. قحطان حميد كاظم،المصدر السابق،ص٦٦؛الحكومة العراقية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٤،القسم الثاني،نظام رقم(٢٦)لسنة ١٩٤٤،نظام الذيل الرابع لنظام وزارة الداخلية رقم(٢٢) لسنة ١٩٣٥،ص٩٥؛جريدة الوقائع العراقية،العدد(٢٢١٠)في١٩٤٤/٨/٧.

٧٥.عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية،ج٦،ص٢٢٤.

٧٦.ستيفن همسلي لونكريك،العراق الحديث من سنة١٩٠٠ إلى سنة١٩٥٠،ترجمة سليم طه التكريتي،دار الفجر للنشر والتوزيع،ج٢،(بغداد،١٩٨٨)،ص٥٠٤ .